**محاضرة 2: الأخطار الائتمانية**

1. **تعريف المخاطر:**

اختلفت التعاريف الخاصة بالخطر وتعددت حيث كان ظهور كل تعريف يقوم على محاولة التقليل من عيوب التعريف السابق له، ولعل أبرزها أن الخطر هو: " عدم التأكد من وقوع الخسارة "، حيث اعتمد هذا التعريف على حالة الفرد المعنوية عند اتخاذه لقراراته وهي حلة عدم التأكد. وقام آخرون بتدارك النقص في هذا التعريف والمتمركز في أن الخطر يكون احتمالي، إضافة إلى تحديد المقصود بالخسارة أهي مادية أو معنوية بتعريف هو: " الخسائر المالية المحتملة "، أي حدد التعريف المقصود بالخسائر وهو الخسائر المادية وهناك تعريف أوسع للخطر: " احتمال النجاح أو الفشل "، حيث يتضمن بالضرورة قياس الخطر تحديد مدى معين من النتائج المتوقعة والدرجات الاحتمالية. يمكن أيضا تعريف الخطر بأنه احتمال الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة الأجل الطويل أو القصير.

كما تحدث المخاطرة أيضا عند توقع حصول حدث غير مرغوب فيه للمستثمر، فيمكن تعريفها هنا بأنها " احتمال التعرض لخسارة او إصابة "، أما في قاموس ” اكسفور الانجليزي ” فقد عرف المخاطر على أنها " التعرض للخطر "، و من التعريف السابق نفهم أن المخاطر تتعلق بقرض مع وقوع بعض الأمور أو الأحداث غير المرغوب فيها.

**2. تقسيم المخاطر**

**أ. المخاطر الخاصة:**

ترجع هذه الأخيرة إلى ظروف تتعلق بنشاط الزبون أو الصناعة التي ينتمي إليها ومن أمثلة ذلك ضعف الإدارة من حيث هيكلها أو طريقتها المتبعة في تسيير المشاكل العمالية وأهمها الإضرابات.
هذا ومن المتوقع أن يترك هذا النوع من المخاطر أثرا على رغبة وقدرة الزبون في سداد ما عليه من التزامات.
وأهمها تلك المتعلقة بالبنك التجاري الذي يتعامل معه وأهم المعلومات والذي يحتمل أن يكون قد حصل عليها البنك هي تحليل ملف الزبون وهذا لمعرفة إمكانية سداد الزبون لالتزاماته كما يستخدم أسلوب التحليل المالي.
وذلك باستخدام نسب لقياس قدرة الزبون على السداد وقياس مدى كفاية رأس المال لسداد مستحقات البنك في حالة إفلاس المؤسسة وتعذر بيع الأصول بقيمتها السوقية.

**ب. المخاطر العامة:**

بالإضافة إلى المخاطر الخاصة بتعرض الائتمان لنوع آخر من المخاطر وهي تلك التي تتعرض لها كافة القروض بصرف النظر عن طبيعة وظرف المنشأة المقترضة وأهم تلك المخاطر هي تلك المتعلقة بأسعار لفائدة وتفسيرها. و من أمثلتها نجد: مخاطر التضخم، مخاطر السوق ...

1. **أنواع المخاطر الائتمانية**
2. **المخاطر الداخلية المتعلقة بالبنك:**
3. **خطر السيولة**:

خطر عدم وجود السيولة يتعلق بعدم قدرة المؤسسة على مواجهة طلبات التسديد من طرف الزبائن، وهذا ناتج لعدم تسديد الزبائن للأموال المقترضة لهم في الوقت المحدد، فالبنك التجاري يمارس نشاطه اعتمادا على الودائع المقدمة له من طرف زبائنه (المودعين)، فيقوم بتمويل القروض التي يمنحها بواسطة هذه الودائع وقد يحدث وأن يطلب المودع ماله في أي وقت ،وبالتالي يتعرض البنك إلى خطر عدم وجود السيولة الذي قد يحدث نتيجة للسحب المفاجئ والمستمر لودائع الزبائن باعتبار أن القروض التي منحت للغير لم يحن بعد ميعاد استحقاقها أو لم تسدد في تاريخ الاستحقاق، فتصبح تلك الأموال مجمدة مما يدفع البنك إل خصم أوراقه التجارية في السوق النقدية بمعدلات فائدة مرتفعة وبالتالي حدوث خسارة للبنك، أما في حالة عدم إمكانية إعادة خصم الأوراق في الأسواق النقدية فيلجأ البنك التجاري إلى طلب قرض من البنك المركزي، وهذا يؤدي إلى عواقب يمكن أن يواجهها البنك التجاري على المدى القصير وهي:

- ارتفاع تكاليف الاستغلال وذلك برفع نسب منح القروض؛

- التقليل من توزيع القروض على الزبائن وبالتالي تخفيض المنتجات المالية للبنك؛

- اللجوء إلى البنك المركزي لطلب قرض بمعدل فائدة جد مرتفع، وهذا من شانه أن يثقل جدول نتائج البنك ويضعه في وضعية مالية جد صعبة.

أيضا، يمكن أن تكون هناك أسباب خارجية لهذا النوع من الخطر، بحيث يجب أن تكون للبنك ميزانية سيولة معقولة لمواجهة التزاماته في كل حين فترتبط سيولة ميزانية البنك بهيكلة الأصول والخصوم جهة وإلى الخبرة من جهة أخرى التي يكتسبها البنك لإعادة التمويل السريع وبدوم خسارة من جهة أخرى. أي، أنه على البنك أن يضمن التوازن بين موارده واستخداماته لأي بين أصوله وخصومه حتى يتجنب خطر السيولة.

1. **خطر معدل الفائدة**:

سعر الفائدة هو الثمن الذي يمنحه البنك للحصول على قرض أو الثمن الذي يدفعه البنك مقبل حصوله على ودائع، فمعدل الفائدة قد يكون ثابتا أو متغيرا تبعا لحجم العلميات المصرفية.
يتحدد خطر سعر الفائدة بالنسبة للبنك عندما يكون هذا الأخير مالكا للأصول أو الخصوم بمعدلات فائدة ثابتة أو بمعدلات متغيرة، وهذا الخطر له تأثير هام على وضعية البنك وهذا من خلال العلاقة العكسية بين معدل الفائدة وقيمة الأصل المالي، فعند المقارنة بين الميزانية المصرفية ومحفظة الأصول المالية، نجد أن كل أصل مالي تكون له استجابة ايجابية أو سلبية تبعا لمتغيرات سعر الفائدة.

1. **خطر التعبئة:**

قبل أن يتخذ البنك أي قرار بتمويل مؤسسة يجب أن يقوم بدراسة واقعية بالتحليل والتقدير الحقيقي لجميع معطياته، على أساس أن هذا الخطر مرتبط بتسيير البنك لموارده. كما يتميز خطر التعبئة بالنسبة للبنك باستحالة تعبئة حافظة ذممه في السوق النقدية أو لدى بنك الإصدار بواسطة تقنيات إعادة التمويل خاصة تقنيات إعادة الخصم، حيث يجد البنك نفسه مجبرا للجوء إلى السوق النقدية (بين البنوك) و دفع فائدة عالية، وبالتالي فإن إعادة التمويل ليست من باب تطوير مردودية البنك، بل بالعكس قد تكبده خسائر على المستويات التالية:

* حيث أن تقليل منح القروض يؤدي إلى تخفيض إيرادات الاستغلال؛
* اللجوء إلى السحب المكشوف لدى بنك الجزائر بمعدل كبير قد يثقل حسابات النتائج ويسيء لوضعية البنك المالية، ولتجنب خطر التعبئة يجب على البنك اعتماد تسيير رائد يضمن له التوازن بين موارده واستخداماته.
1. **المخاطر الخارجية المتعلقة بالمؤسسة:**

هي المخاطر التي ترتبط إما بالسوق النقدية أو بالمؤسسة الطالبة للقرض، وتتمثل في المخاطر التالية:

1. **خطر عدم التسديد:**

يعد خطر عدم استرداد الأموال أول خطر يعترض نشاط البنك وذلك لأسباب تخص الزبون، ويتعلق الأمر بتعرضه للإفلاس سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتتمثل في أخطار متعلقة إنشاء المؤسسة وتسييرها، و تنقسم إلى ثلاثة أخطار:

* **خطر اقتصادي:**

يتعلق هذا الخطر بالظرف الاقتصادي، السياسي، والاجتماعي السائد ويعتبر من أكثر الأخطار صعوبة وتعقيدا بسبب انعدام وسائل تحديده أو تقييمه بدقة عند تحليل ملف طلب القرض. ويستحيل التحكم في هذا الخطر، إذ لا يسع البنك سوى تقييم هذه الوضعية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي من خلال القرارات السياسية والاقتصادية والنقدية المتخذة أو تلك التي هي في أثناء التطبيق، إضافة إلى السياسة العامة الداخلية والخارجية للبلد الذي ينشط فيه البنك، و كذا النظام الاقتصادي المنتهج؛ سياسة الاستثمار والتشغيل؛ السياسة الجبائية؛ سياسة القرض والنقد؛ سياسة التجارة الخارجية وإمكانية التمويل الخارجي.

* **خطر قانوني:**

يرجع ها الخطر أساسا على القوانين والأنظمة والأسس المطبقة داخل المؤسسة، إضافة على نوع الأنشطة التي تمارسها وعلاقتهما بالمحيط. ويعمل البنك على تفادي هذا الخطر من خلال القيام بدراسة تحليلية لجميع وثائق ملف طالب القرض وأنظمة المؤسسة، أي معرفة الطبيعة القانونية للعمل داخل المؤسسة، هل هي ذات مسؤولية محدودة أو شركة أشخاص و شركة أسهم، وكذلك شرعية أو عدم شرعية النشاط الذي تمارسه من الناحية القانونية. ومن بين القواعد التي على البنك معرفتها حول المؤسسة هي: النظام القانوني الذي يحكمها؛ مدى سلطة المسيرين على المؤسسة، أي الحرية في إبرام عقود القروض والرهونات و بيع ممتلكات المؤسسة؛
 علاقة المساهمين بالمسيرين؛ وثائق الملكية والإيجار.

* **خطر تجاري:**

يتم تحليل وتقدير الخطر التجاري من خلال الدراسات التالية:

* + **دراسة السوق**: يستعمل معيار السوق في قياس أو إعطاء صورة عن سمعة المؤسسة، ويستوجب على البنك معرفة السوق الذي تنشط فيه مؤسسة الزبون: سوق منافسة، سوق محتكرة، من طرف مؤسسة واحدة أو أكثر…فمثلا إذا كانت المؤسسة تعمل في سوق تتميز بالهيمنة وجب معرفة حصتها في هذا السوق وكذلك معرفة تطورها الحالي والماضي.
	+ **دراسة زبائن المؤسسة**: يمكن تحليل عنصر الزبائن إلى ثلاثة عناصر أساسية:
		- في حال تواجد زبائن المؤسسة في عدة مناطق، هنا تكون عملية التسيير لحساباتهم صعبة خصوصا خلال عملية تحصيل الحقوق.
		- هل تمارس المؤسسة نفس النشاط الاقتصادي أم لها نشاطات مختلفة.
		- هل زبائن المؤسسة من قطاع واحد، لأن هذا يشكل خطر تحمل خسائر كبيرة في حالة تعرض هذا القطاع لأزمات معينة.
		- التنظيم التجاري للمؤسسة، حيث تعتبر نوعية التنظيم التجاري عاملا مهما من عوامل نجاح سياسة المبيعات للمؤسسة، ويقوم البنك خلال دراسته للتنظيم التجاري بالاطلاع على: نظام شبكات التوزيع وطرق البيع المتبعة، مدى مرونة وقدرة التنظيم التجاري على التأقلم مع الأحداث الطارئة والتي ليست من صالح المؤسسة. كما يمكن تقييم مدى فاعلية التنظيمات التجارية عن طريق قدرتها على المنافسة وحصة المؤسسة في السوق.
		- العلاقة بين النتائج والمبيعات، حيث أن إجمالي الإنتاج يتكون من المنتجات المباعة مضافا إليها مخزون المنتجات التامة، فإذا كان الإنتاج أكبر من المبيعات يستنتج البنك أن المؤسسة سوف تواجه صعوبات عند تسديد ديون مورديها، كما تتعرض في المدى القصير لمشاكل في تسيير الخزينة إضافة إلى تحمل تكاليف التخزين المرتفعة بسبب المنتجات غير المباعة. أما إذا كان الإنتاج أقل من المبيعات فإن المؤسسة تغامر بفقدان جزء من حصتها في السوق أي فقدان جزء من الربح. كذلك إذا كانت عمليات البيع تتم على الحساب تتعرض لمؤسسة إلى عدم توازن الخزينة بسبب عدم توفرها على السيولة اللازمة للقيام بعملية الإنتاج.
1. **الخطر المالي:**

و يظهر الخطر المالي في المؤسسة على مستويين:

* **على مستوى الوسائل المالية:**

يكلف اقتناء وسائل إنتاج نفقات كبيرة تحتاج لتمويل كبير، ويكون هذا التمويل إما داخليا أو خارجيا:

* + التمويل الداخلي: باستخدام الاحتياطات أو من طرف المساهمين في المؤسسة.
	+ التمويل الخارجي: من قبل أطراف خارجية: موردين، بنوك أخرى.
* **على مستوى الإنتاج**:

تحتاج المؤسسة خلال تأديتها لنشاط الإنتاج إلى وسائل مختلفة و يمكن أن تقسم إلى قسمين:

* + **وسائل خارجية**: أي كل ما تحصل عليه المؤسسة من محيطها الخارجي: مواد أولية، منتجات مصنعة، غلافات …أي استهلاكات وسيطة.
	+ **وسائل داخلية**:كل ما تنتجه المؤسسة بنفسها وكل ما تضعه من وسائل تحصل عليها من خارج المؤسسة مثل: المعدات والأدوات العقارات، اليد العاملة…
1. **مخاطر أخرى:**

غالبا ما تتحمل البنوك التي تتعامل في الأنشطة الدولية مخاطر إضافية عن تلك التي لا تتعامل سوى في الأنشطة المحلية، ولعل أهم هذه المخاطر مخاطر أسعار الصرف، و التي تشير إلى مخاطر تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية خاصة عندما لا يمكن التنبؤ بأسعار التحويل.